الاقتصاد والأعمال

برميل النفط ينخفض إلى 47.41 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 05ر1 دولار في تداولات اول أمس الثلاثاء ليبلغ مستوى 41ر47 دولار أميركي مقابل 46ر48 دولار للبرميل في تداولات الاثنين الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية بقيت أسعار العقود الآجلة للنفط الخام قرب أدنى مستوياتها في ثلاثة أسابيع خلال تداولات أمس وسط استمرار المخاوف من وفرة المعروض في الأسواق العالمية.

وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم سبتمبر بنحو 37 سنتا لتصل إلى مستوى 22ر47 دولار للبرميل كما انخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج (برنت) تسليم أكتوبر أمس بنحو 50 سنتا لتصل إلى مستوى 23ر50 دولار للبرميل.

الأسهم التشغيلية هي من أوجدت نوعا من التفاؤل بين اوساط المتداولين

ضغوط على الأسهم القيادية وتباين المؤشرات الرئيسية خلال تعاملات البورصة

مقر البورصة

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها امس الأربعاء على ارتفاع بسبب النشاط الذي طال الكثير من الأسهم الكبيرة القيادية لاسيما الخاضعة للمجموعات المحورية في حركة اداء بورصة الكويت ومنها مجموعة الاستثمارات الوطنية بقيادة سهم شركة (زين).

علاوة على ذلك فقد مرت الجلسة بعدة محطات متغيرة حيث كانت عمليات جني الأرباح التي طالت العديد من الأسهم المصرفية منها سهم بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي العامل الأبرز لمسار الجلسة مما انعكس على المؤشرات الرئيسية التي أسدلت تعاملاتها على تباين.

وبدا من مسار منوال أداء العام للجلسة أن الأسهم التشغيلية هي من أوجدت نوعا من التفاؤل بين اوساط المتداولين حيث كان التركيز منصبا عى شرائح متنوعة من الشركات لاسيما اجيليتي والصناعات من المتوقع انتقال هذه الوتيرة النشطة على الكثير من الاسهم الى المتوسطة مع جلسة الغد.

كما كان واضحا ايضا الدخول الانتقائي من بعض المتعاملين الافراد حيث كانت بوصلة تركيزهم على أسهم خاملة منتقاة إضافة الى شرائح أخرى من الشركات التي كانت في مرمى المتاجرة ما انعكس ايجابا على المؤشر السعري العام.

وكان ملاحظا خلال الجلسة أن منهجية التداولات ساهمت بالأوامر الشرائية من جانب المتعاملين الأفراد على نوعية من الشركات لاسيما الأسهم الصغيرة الرخيصة والمتوسطة ومنها أن دعمت مؤشر القيمة النقدية الى مستوى مقارب من الامس وبدا لافتا من مسار الجلسة منذ البداية وحتى قرع جرس الإغلاق ان كان لتحركات بعض المحافظ المالية في اتجاه أسهم صغيرة دون ال100 فلس ان ساهم في زيادة جرعات الشراء و هو ما قد تشهده الجلسة الختامية للاسبوع غدا الخميس. وتابع بعض المتعاملين إيضاحا عن اتمام عملية بيع لشخص مطلع على اسهم شركة (دبي الأولى للتطوير العقاري) علاوة على إفصاح من (بنك وربة) بخصوص توقيع صفقة شراء سيارات والنتائج المالية المرحلية ل (م سلطان) عن الفترة المنتهية في 30 يونيو 2017. واهتم بعض المتعاملين بإفصاح شركة (بورصة الكويت) عن استمرار وقف التداول على اسهم شركة رمال الكويت العقارية (رمال) لحين عقد جمعيتها العامة السنوية وبيع كمية تتجاوز 5 في المئة من أسهم شركة (الاتصالات المتنقلة).

كما تابع المتعاملون إفصاحا عن تنفيذ بيع اوراق مالية (غير مدرجة) لمصلحة حساب وزارة العدل – إدارة التنفيذ اضافة الى متابعة بعض مواعيد جمعيات حملة صناديق استثمارية تحت التصفية.

وبالنظر إلى الشركات التي كانت في بؤرة الارتفاعات فكانت تدور حول (المركز) و(خليج ت) و(منشآت) و(صكوك) و(ك تلفزيوني) أما الاكثر تداولا فكانت (زين) و(الامتياز) و(الاستثمارات) و(التجارية) و(أهلي متحد). واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (سينما) و(ميزان) و(ارزان) و(منتزهات) و(سنرجي) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 52 شركة وانخفاض أسهم 51 شركة من إجمالي 122 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 17ر11 مليون سهم تمت عبر 864 صفقة نقدية بقيمة نحو 2ر7 ملايين دينار (نحو 5ر23 مليون دولار).

وأقفل المؤشر السعري مرتفعا بنحو 4ر10 نقطة ليبلغ مستوى 12ر6854 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 5ر19 مليون دينار (نحو 7ر63 مليون دولار) من خلال 99ر88 مليون سهم تمت عبر 3490 صفقة نقدية.

سهم «زين» يرتفع لأعلى مستوياته في 7 أشهر

واصل سهم "زين"، المدرج ببورصة الكويت، ارتفاعاته التي يشهدها في الآونة الأخيرة وتحديداً منذ الإعلان عن بيع أسهم الخزينة لشركة "عُمانتل" نهاية الأسبوع الماضي.

وصعد سهم "زين" إلى أعلى مستوياته خلال 7 أشهر، حيث ارتفع في تمام الساعة 11:39 صباحاً بتوقيت الكويت، بنحو 0.4%، عند سعر 498 فلساً، رابحاً فلسين.

وساهم صعود السهم في ارتفاع قطاع الاتصالات 0.28%، متصدراً القائمة الخضراء لقطاعات البورصة الكويتية، وذلك رغم تراجع مؤشراتها الرئيسية الثلاثة بنسبة 0.23% للسعري، و0.42% للوزني، و0.45% لمؤشر كويت 15.

وتصدر سهم "زين" نشاط التداول بالبورصة الكويتية على جميع المستويات، بحجم بلغ 7.48 مليون سهم شكلت نحو 11.3% من إجمالي كميات السوق البالغة في تلك الأثناء 66.25 مليون سهم.

وبلغ عدد صفقات السهم 314 صفقة، حققت سيولة بقيمة 3.74 مليون دينار تُعادل نحو 27.4% من إجمالي سيولة البورصة البالغة حتى اللحظة 13.66 مليون دينار.

ورغم ارتفاع السهم اليوم ومواصلته الصعود حتى قبل الإقفال بأقل من ساعة، فإن عروض البيع تفوقت على طلبات الشراء، حيث بلغ حجم الأولى 11.2 مليون سهم مقابل 6.5 مليون سهم تمثل حجم الثانية.

أرباح 150 شركة بالبورصة الكويتية تقترب من المليار دينار

انتهت مهلة الإفصاح عن البيانات المالية للربع الثاني من العام الجاري ببورصة الكويت، في تمام الساعة 8:30 صباح امس الأربعاء، ليبلغ عدد الشركات التي أفصحت عن تلك البيانات 150 شركة من أصل 161 مدرجة بالبورصة.

وبحسب إحصائية اعدها موقع "مباشر"، ارتفعت الأرباح الفصلية للشركات المعلنة 15.6%، لتصل إلى 467.9 مليون دينار (1.55 مليار دولار)، مقابل أرباح بنحو 404.92 مليون دينار (1.34 مليار دولار) للربع الثاني من 2016.

كما أظهرت الإحصائية تحقيق الشركات أرباحاً بنحو 996.36 مليون دينار (3.31 مليار دولار) بالنصف الأول من 2017، مقابل أرباح بقيمة 863.91 مليون دينار (2.87 مليار دولار) لنفس الفترة بالعام الماضي، بنمو نسبته 15.3%.

وحقق بنك الكويت الوطني أعلى الأرباح بين الشركات المُعلنة حتى الآن، على جميع المستويات، حيث بلغت أرباحه بالربع الثاني من 2017 نحو 79.34 مليون دينار، وسجل أرباحاً بقيمة 164.69 مليون دينار في النصف الأول من العام. وجاءت أرباح البنك الأهلي المتحد (البحرين) في المرتبة الثانية، بقيمة 46.16 مليون دينار كويتي بالربع الثاني من العام الجاري، وبنحو 97.79 مليون دينار للنصف الأول من 2017.

في المقابل، حققت شركة إيفا للفنادق والمنتجعات أكبر الخسائر بالربع الثاني من العام الجاري بقيمة 3.57 مليون دينار، تلاها بنك الإثمار بنحو 2.98 مليون دينار.

كما سجلت إيفا للفنادق والمنتجعات أيضاً أكبر الخسائر النصف سنوية بنحو 2.84 مليون دينار، تلتها خسائر بنك الإثمار أيضاً بقيمة 2.8 مليون دينار.

قطاعياً، تصدر قطاع البنوك قائمة الأرباح الفصلية بقيمة 235.18 مليون دينار شكلت أكثر من 50% من إجمالي أرباح قطاعات السوق الكويتية، فيما كانت أرباح قطاع التكنولوجيا الأقل بنحو 550 ألف دينار.

وتوزعت الشركات الـ150 على 12 قطاعاً مدرجاً بالبورصة الكويتية، بواقع 41 بالخدمات المالية، و31 بالعقارات، و30 بالصناعة، و12 بنكاً، و11 شركة بالخدمات الاستهلاكية، و6 بقطاع التأمين، و5 بالنفط والغاز، و4 بكل من قطاعي الاتصالات والسلع الاستهلاكية، وشركتان بقطاعات المواد الأساسية والرعاية الصحية والتكنولوجيا.

وكانت "بترولية" أولى الشركات التي أفصحت عن بياناتها المالية الفصلية، وذلك بتاريخ 10 يوليو الماضي، فيما كان آخر إفصاح عن النتائج من نصيب "مركز سلطان" مع انطلاقة تعاملات امس.

وأعلنت البورصة الكويتية، صباح امس، إيقاف أسهم 5 شركات عن التداول بالبورصة؛ نظراً لعدم إعلانها عن بيانات 30 يونيو 2017، وهذه الشركات هي: الكويتية البحرينية للصيرفة، وربة للتأمين، برقان لحفر الآبار، حيات للاتصالات وياكو الطبية.

ونوهت البورصة بأن الشركة الكويتية لصناعة وتجارة الجبس من الشركات الموقوفة أيضاً؛ نظراً لعدة إعلانها عن بيانات الربع الأول والربع الثاني، إضافة إلى إيقاف شركة مركز سلطان للمواد الغذائية رغم إعلانها اليوم عن البيانات الفصلية، وذلك بناءً على طلب الشركة.

للسنة الخامسة على التوالي

التجاري يحصل على جائزة التميز في خدمة التسويات المباشرة للمدفوعات المالية

حصل البنك التجاري الكويتي للسنة الخامسة على التوالي على جائزة التميز في خدمة التسويات المباشرة للمدفوعات المالية للعملاء (STP) لعام 2016 من "سيتي بنك" (Citibank)، وهو ما يعد تقديراً رفيعاً لكفاءته التشغيلية، حيث حقق البنك مستوى عال من الدقة يتجاوز 95% في خدمة التسويات المباشرة للمدفوعات المالية للعملاء (STP) وذلك فيما يتعلق بتمرير المدفوعات المالية والتجارية.

وتعد خدمة التسويات المباشرة للمدفوعات المالية للعملاء (STP) أحد المعايير المطبقة بشأن تمرير المدفوعات المالية باستخدام وسائل ونظم التكنولوجيا الحديثة في تمرير المدفوعات الالكترونية والتي تساهم في تخفيض التكلفة وتوفير الوقت المستغرق في تمرير المدفوعات المالية، إضافة إلى الحد من المخاطر المتعلقة بتسوية تلك المدفوعات.

وفي تعقيبها على حصول البنك على هذه الجائزة قالت رئيس الجهاز التنفيذي بالبنك التجاري الكويتي- إلهام يسري محفوظ "نسعى في البنك التجاري دوماً إلى إتباع أفضل وأحدث المعايير التقنية التي تضمن تمرير المعاملات المصرفية بسهولة ويسر وبنسبة دقة عالية، وهو ما من شأنه تقليل الأخطاء اليدوية". وتابعت محفوظ مبينة أن حصول البنك على مثل هذه الجوائز من مؤسسات مصرفية مرموقة ولأعوام متتالية إنما يؤكد كفاءة العمليات التشغيلية للبنك وحرصه على توظيف أفضل التقنيات المرتبطة بتمرير العمليات.

ومن المعروف أن جائزة "سيتي بنك" (Citibank) بشأن التسويات المباشرة للمدفوعات المالية للعملاء (STP) تمنح إلى مجموعة مختارة من المؤسسات المالية الرائدة حول العالم والتي تقدم خدمات دولية متميزة فيما يتصل بتمرير المدفوعات الالكترونية ذات الصلة بالتسويات المباشرة للمدفوعات المالية للعملاء (STP) وتتماشى مع المعايير الصارمة المرتبطة بدقة أعمال التراسل المصرفي وتمرير المدفوعات المالية الالكترونية.

التجاري يحاول حصد الجوائز

المسح البحري والجوي كشف أن بقع الزيت هي لآثار مخلفات نفطية قديمة

إيران تؤكد للكويت عدم وجود أي تسربات في أنابيب ناقلاتها

اجرت الكويت عدة اتصالات مع الدول المجاورة لمعرفة مصدر التسرب النفطي، حيث أكدت ايران عدم وجود تسريبات نفطية لديها. قال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي عصام المرزوق امس الأربعاء "إن إيران أكدت عدم وجود أي تسربات في الأنابيب أو بلاغات عن تسريب من ناقلات النفط في إيران".

وأضاف الوزير المرزوق في تصريح مقتضب لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أنه "وردنا رد من وزير النفط الإيراني بعدم وجود أي تسربات في الأنابيب أو أي بلاغات عن تسريب من الناقلات في إيران".

وكان الوزير المرزوق قد صرح اول أمس الثلاثاء أن الاتصال جار بالدول المجاورة للاستعلام عن أي تسربات أو أخبار لها علاقة بالبقع الزيتية التي تم الإبلاغ عن وجودها مقابل نادي الضباط بمنطقة المسيلة في مدينة الكويت عصر أمس. وقد رصدت بقعة زيت أمس في المنطقة البحرية المقابلة لمنطقة (أبو فطيرة) بطول ميل بحري مما دعا الى تكثيف الاتصالات بمنظمات بيئية دولية ودول مجاورة للحصول على صور الاقمار الصناعية وبيانات دقيقة املا في معرفة مصدر تلك البقع الزيتية. وأعلن المتحدث الرسمي باسم القطاع النفطي الشيخ طلال الخالد الصباح أن نتائج المسح اليومي الذي يجري على مدار الساعة (جوا – بحرا) لم تسفر عن وجود بقع زيت جديدة موضحا أن عمليات الاستطلاع الجوي والبحري كشفت عن آثار نفطية قديمة متفرقة ومفككة في المسافة ما بين شاطىء انجفة والبلاجات والعمل جار للتعامل معها.

البقعة الزيتية

وقال الشيخ طلال الخالد في تصريح صحافي امس الأربعاء إن القطع البحرية التابعة لشركة نفط الكويت وشركة البترول الوطنية الكويتية بالتعاون والتنسيق مع الإدارة العامة لاطفاء وخفر السواحل تعمل بشكل مستمر على مسح المياه الإقليمية والشواطئ الكويتية مسحا بحريا للتأكد من عدم وجود أي بقع نفطية أخرى.

وأضاف أن عمليات الرصد والاستطلاع لا تقف عند المسح البحري فقط وإنما هناك مسح جوي شامل على مدار الساعة تقوم به الشركات النفطية بالتعاون والتنسيق مع إدارة جناح الطيران العمودي التابع لوزارة الداخلية لافتا إلى أن أجهزة الدولة كافة تتابع الأحداث عن كثب وأنها وضعت إمكاناتها للتعامل مع هذا الحدث من خلال فرق الطوارىء.

وأفاد بأن المسح الجوي الجاري تنفيذه أكد خلو المنطقة من رأس الأرض وحتى منطقة الصبية مرورا بشواطىء الشويخ شاملا والجزر الكويتية (عوهة) و(مسكان) و(كبر) و(فيلكا) من أي آثار لبقع نفطية. وقال الشيخ طلال الخالد إن الفرق المعنية في القطاع النفطي تعمل بشكل مستمر وعلى مدار الساعة لمتابعة مجريات الأحداث ومعرفة آخر التطورات بالتنسيق مع الجهات والهيئات الحكومية والمنظمات الإقليمية.

وأعرب عن الشكر والتقدير لكل الجهات المعنية في الدولة التي بادرت بتقديم المساعدة والإسناد للقطاع النفطي مؤكدا حرص مؤسسة البترول الكويتية الدائم وسعيها الدؤوب لحماية البيئة الكويتية.

الكويت ستتأخر في تطبيق «القيمة المضافة»

كشف مسؤول إماراتي كبير، اول امس الثلاثاء (15 أغسطس 2017) عن اتجاه السعودية والإمارات لفرض ضريبة القيمة المضافة في يناير المقبل، وأن دولًا أخرى في مجلس التعاون الخليجي ستطبق هذا في شهور لاحقة.

واتّفقت دول مجلس التعاون (بحسب رويترز) على إجراء واحد من أكبر التغييرات في سياستها الضريبية خلال عقود، ويتمثل في فرض ضريبة القيمة المضافة بواقع 5% خلال العام المقبل، بالتزامن مع صياغة قواعد تفصيلية، وتسجيل شركات وإنشاء كيانات للإشراف على النظام.

وأكّد خالد علي البستاني (المدير العامّ للهيئة الاتحادية للضرائب في الإمارات)، أن الإمارات والسعودية ستطبقان ضريبة القيمة المضافة اعتبارًا من يناير 2018، وتستطيع بقية دول المجلس تطبيقها حتى نهاية عام 2018.

ولم يدل البستاني بمزيد من التفاصيل حول أسباب تباطؤ تلك الدول في فرض الضريبة، لكن خبراء الضرائب في المنطقة، يعتقدون أن الكويت على وجه الخصوص، ربما تتأخر لأسباب من بينها تباطؤ جهاز الخدمة المدنية وبرلمانها المستقل نسبيًا، والذي ربما يريد أن يكون له قول في المسألة.

وقالت وزارة المالية الكويتية، إن البرلمان سيكون له القرار النهائي في قبول أو رفض مسودة قانون حول ضريبة القيمة المضافة. ولم يعلن المسؤولون في سلطنة عمان عن موعد محدد لتطبيق ضريبة القيمة المضافة. وقال نظراؤهم في البحرين إن من المتوقع حدوث ذلك في منتصف 2018.

وقال البستاني، إن الإمارات ستبدأ تسجيل الشركات التي ستخضع لضريبة القيمة المضافة في منتصف سبتمبر، وتتوقع صدور القوانين المتعلقة بتلك الضريبة في الربع الثالث من العام، على أن يتم تطبيقها في الربع الأخير. ويجب على الشركات التي لا تقل إيراداتها عن مئة ألف دولار سنويًا، أن تسجل نفسها وإلا ستواجه غرامات.

وأضاف البستاني أن الإمارات تتوقع تسجيل ما يتراوح بين 300 و350 ألف شركة لضريبة القيمة المضافة، ومن المرجح أن تدفع الضريبة أسعار المستهلكين بشكل عامّ إلى الصعود بنحو 1.4 في المئة.

كما تعتزم الحكومة تطبيق ضريبة انتقائية بنسبة 100 في المئة على التبغ ومشروبات الطاقة و50 في المئة على المشروبات الغازية المحلّاة. وقال البستاني، إن ذلك ربما يحدث في الربع الأخير هذا العام.

توقعات بارتفاع ترسيات عقود الإنشاءات خليجياً لـ65.6 مليار دولار

توقع تقرير ارتفاع القيمة الإجمالية لترسيات العقود بقطاع الإنشاءات العمرانية بدول الخليج بنسبة 29% لتصل إلى 65.6 مليار دولار أمريكي، واستمرار الارتفاع بنسبة 1% إلى 66 مليار دولار في عام 2019، بحسب بيان.

ووفقاً لتقرير صادر عن شبكة أخبار بزنس نيوز فور كونستركشن، امس الأربعاء، أن هناك 801 مشروع إنشائي قد قدمت للمناقصات بقطاع البناء العمراني في دول الخليج، بقيمة إجمالية تصل 117.44 مليار درهم بما يعادل 32 مليار دولار، وفقاً لبيان.

وتابع البيان أنه قد تم ترسية 292 مناقصة بقيمة تصل لـ34.87 مليار درهم في الربع الثاني من 2017، في حين وصلت إجمالي قيمة مشاريع البناء في المناطق الحضرية إلى 186.6 مليار درهم في عام 2017.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي قيمة عقود البناء بالمناطق العمرانية يقدر بحوالي 51 مليار دولار أمريكي (186.8 مليار درهم) بحلول نهاية عام 2017، حيث تم ترسية 292 عقداً بقيمة 9.5 مليار دولار أمريكي (34.87 مليار درهم) في الربع الثاني من عام 2017 ضمن قطاع البناء العمراني خليجياً.

ويأتي من ضمن بعض عقود المشاريع الإنشائية في الربع الثاني من عام 2017 مشروع ديرة مول في جزيرة ديرة بدبي، وسيتي سنتر الزاهية في الشارقة وياس ايكرز (المرحلة الأولى) في جزيرة ياس بأبوظبي، ودانات اللوزي في البحرين.

وتشكل هذه العقود الإنشائية 80% من العقود التي تمت ترسيتها على جميع القطاعات في دول مجلس التعاون الخليجي وبالدولار؛ أي ما يعادل 49% من إجمالي العقود التي تم ترسيتها.